

سلسلة دروس في العقيدة (٢)

تنزيه السنة والقرآن عن أن يكونا من أصول الضلال والكفران

بقلم

أحمد بن محمد بن آل بو طامي بن علي
قاضى المحكمة الشرعية
بـدولة قطر

مكتبة ابن القيم

هاتف ٨٦٣٥٣٣

الدوحة - قطر

دار الصميعي للنشر والتوزيع

لَا غِنَى لِكُلِّ فَاضِلٍ عَنْ قِرَاءَةِ هَذَا الْكِتَابِ
وَتَفْهَمُ مَعَانِيَهُ وَلَا سَيِّئًا مَنْ عِنْدَهُ
حَاشِيَةُ الشَّيْخِ الصَّائِغِ عَلَى الْجَلَالَيْنِ

حقوق الطبع محفوظة
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه ومن اقتفى نهجه أما بعد :

فلما كان المسلمون السالفون في عهد الرسول وأصحابه والتابعين ومن أتى من بعدهم وسلك منهجهم ، أمامهم وقائدهم في جميع شئونهم الدينية والدنيوية هو القرآن الحكيم .

يمثلون أوامره وينتهون عن نواهيه ويعملون بمحكمه ويؤمنون بمتشابهه ويتعطلون بمساوئله ويعتبرون بقصصه ويتلونه آناء الليل وأطراف النهار متدبرين وخاشعين ، ولاوامره منقادين . ويرونه شفاء لأمراض الصدور من الكفر والشرك ، والشقاق والفجور ، وهاديا يهديهم الى الطريق الأفضل والسبيل الاقوم كما قال تعالى (ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم) .

وهكذا كان موقفهم تجاه السنة المطهرة ، أعزهم الله بعد الذل وأغناهم بعد العيلة ووحدهم بعد ما كانوا متفرقين ، وجعل لهم الكلمة العليا في العالمين ، وأذل الله لهم الكافرين والجبابرة الظالمين وبوأهم من حدود أوروبا الى الصين ، وأصبحوا دعاة هداية ورحمة وعدل وأمان ، وحكموا بالوحيين . ونشروا العدل بين المشرقين والمغربين فأسعدهم الله وأعلى مقامهم وجعل الذل والصغار على من خالفهم وناواهم ، وهابتهم الدول الكافرة التي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
الاتمان الأكملان على أشرف المرسلين سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان
الى يوم الدين . أما بعد

فاني أقدم للقراء كتابي (تنزيله السنة
والقرآن) في طبعته الثانية بعد أن قمت بتصحيح
أخطاء الطبعة الأولى ، وأضفت اليه زيادات نحو
الربع لها قيمتها وتعاليق بسيطة .

والله أسأل أن ينفع به عباده المؤمنين ، وأن
يثيبني في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون الا من
أتى الله بقلب سليم ، وصلى الله على نبينا محمد
خاتم النبيين والمرسلين ، وعلى آله وأصحابه
والتابعين .

الدوحة في السادس من صفر عام ١٣٩٩ هـ

المؤلف

أحمد بن حجر آل بوطامي البنعلي

(قاضي المحكمة الشرعية الاولى)

بدولة قطر

كانت أكثر عددا وأقوى عدة وأوفر سلاحا من المسلمين ، وسعد الناس مسلمهم وذمهم تحت ظل الاسلام وعسداته ورحمته . وعرفوا محاسن الاسلام وأهدافه العليا . ولذلك دخل كثير من الكفار من مختلف الأديان والمذاهب في دين الاسلام رغبة منهم واختيارا لهذا الدين الخفيف ، وذلك كله ببركة اتباع المسلمين الأولين للقرآن الكريم وسنة سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم .

ولما انحرف أكثر المسلمين عن كتاب الله المجيد وعن السنة المطهرة في عقائدهم وأعمالهم . تفرقوا شيئا واحزابا ، تفرقوا في العقائد والمذاهب ، تفرقوا في سياستهم وأحكامهم ، تفرقوا في مناهجهم ومشاربهم وتشتت كلمتهم ووهنت قيمتهم واستولت على أكثرهم الأعداء وذاقوهم العذاب المهين . ونما في الإعراض عن القرآن العظيم وعن سنة الرسول الكريم ما جمد به أكثر العلماء على التقليد وقالوا أن الاجتهاد قد انقطع من القرن الرابع ، وأنه لا يمكن الاجتهاد لأحد من ذلك العصر إلى آخر الدهر لعدم توفر شروط الاجتهاد ورموا كل من ادعى الاجتهاد وبرهن بالحجج والبيانات على ما ذهب إليه ، بالبدعة والضلال والزيغ والاضلال وجمدوا على كتب كتبها العلماء السالفون رحمهم الله في الفقه .

تلك الكتب التي أكثرها مجرد من الدليل ، وحرموا على أنفسهم ومن اتبعهم الهداية الكاملة والاستنباط فيما يحدث من المسائل والمشاكل من هذين المصدرين اللذين لا ينضب معينهما ولا تنقضي عجائبهما حتى معرفة حجج المذاهب وأدلتها وبيان الراجح والمرجوح منها . قد أعرض أكثرهم عنها مكتفيا بما دوسه من متن أو شرح في مذهبه ، وجعلوا دراسة القرآن

والحديث مجرد التبرك لا للاستدلال لحل المشاكل في النوازل (١) ولا للاعتبار والاتعاظ والاهتداء بهديه الكريم .

وكان من نتائج قولهم هذا أن فشت البدع في المسلمين حتى في المنتسبين للعلم والمؤلفين وأعرض أكثرهم عن هداية القرآن المبين . وطففت الأحكام على الأنام الأمن قل منهم ومشوا متقادين لاهوائهم واستبدوا بالعباد وتركوا أحكام الشرع الشريف المبني على الوحيين المطهرين واستوردوا قوانين أهل الكفر والملحدين . ومن نتائج ذلك القول أنه كلما مضى قرن وأتى قرن جمدوا أكثر فأكثر وضيقوا النطاق على أنفسهم وغيرهم ورأوا أن كل من يخالف مذهباً من المذاهب الأربعة ولو كان معتصماً بالدليل ، زائفاً وضالاً عن سواء السبيل ومستحقاً للمقت والهوان واتصافه بالبدعة والضلال حتى جاء في القرون المتأخرة . من كان أكثر أمعانا وأغراقا في هذه البدعة النكراء والجهالة العمياء ،

(١) موقف هؤلاء متناقض ومضطرب فبينما هم يوجبون التقليد ويمتنعون الاجتهاد تراهم في كتاب القضاء يقولون من شروط القاضي أن يكون مجتهدا عارفا بأدلة السنة والكتاب واختلاف العلماء ومواقع الاجماع والنزاع ، ومعرفة علم الأصول وسائر العلوم العربية إلى غير ذلك من الشروط .

الموقف الثاني . من تناقضهم أنهم إذا أحبوا عالما من العلماء يتوجونه بتاج الاجتهاد . كما قال الشيخ ابن حجر في السبكي أنه المجتهد المتفق على جلالته وإذا وقع نزاع بينهم وبين علماء المذاهب الأخرى تراهم يوردون الأدلة في تأييد مذهبهم ورأيهم حتى لو كان بدعة وشركا كما فعلوا في تحسين التوسل وأشاعتها كثيرة . ومنها بدعة المولد ، وبدعة صلاة الظهر بعد الجمعة ومنها ومنها . الخ . مما لسنا الآن بصدد بيانه .

وأكثر تعصبا للمذاهب ولتلك الحواشي والمنتون ، حتى كأنها من الوحي المكنون حتى قال بعضهم ويأليته ما قال أن الأخذ بظواهر القرآن والسنة من أصول الكفر •

ولم أسمع من أحد استنكارا ولا ردا على هذه المقالة التي طعن بها الدين في صميمه والتي مؤداها الخط من شأن القرآن وقيمه •

وقد يكون حصل استنكار من بعض الفضلاء لكنه مجرد كلام لم يخرج الى حيز النقد واعلام الأنام ، مع أن هذا الكتاب الذي فيه هذا القول متداول عند أكثر العلماء والطلاب ، وأن بعض العلماء ليرد وينتقد في بعض المسائل الفرعية التي هي أقل شأنا من هذا القول بكثير ، وقد شاء الله أن يقع الكتاب في أيدي بعض الفضلاء العمانيين • فاستنكر هذا القول الخطيء وكتب سؤالا مستنكرا ومستفهما عن هذه المقالة التي هي في غاية الجهل ونهاية الضلالة وكأنه يقول كيف يصدر هذا القول من عالم مسلم وهل مرجع الناس في دينهم الا الى الكتاب والسنة • فإذا كان الكتاب والسنة موصوفين بما وصفهما هذا الشيخ وانهما بهذه المكانة • فكيف يعمل الناس ؟ هل لهم مرجع في شئون دينهم ودنياهم غير هذين ؟ !!

والحاصل أن هذا قول مستنكر ويعق للشيخ العماني أن يستنكره • بل ويجب على كل مسلم فيه ذرة من الإيمان أن يستنكره وأن يرد على قائله مهما بلغت مكانته وسمت درجته •

وكيف لا يستنكر هذا القول وهو قد أتى على الشرع من قواعده وضرب الدين في صميمه وحط من شأن القرآن ، وحكم بالزيغ على من أخذ بالدليل والبرهان، إذا خالف رأي فلان وفلان،

ولا يشفع له أن كان له حسن قصد • فإن الاحكام تجري على الظواهر والله يتولى السرائر •

فإذا كان الأخذ بظاهر القرآن والسنة كفرا كما زعم هذا الشيخ ، فكيف اهتدى أصحاب الرسول والتابعون وتابعوهم من عصر الرسول ، الى عصرنا هذا الى أن تقوم الساعة •

وهل كان لاهتدائهم مصدر غير القرآن والسنة • وما أخاله يقول أنه كان اعتمادهم على غير هذين المصدرين من الكتب السالفة أو من العادات والاصراف وإذا كان لا يقول بذلك وهو الظن فإن قال انهم كانوا يؤولون الظواهر من الوحيين الشريفين •

فحينئذ يرد عليه : هل كانوا يؤولون جميع الظواهر منهما أو بعضها ؟ فإن قال الكل فقد بان جهله وضلاله وارتمى في احضان الباطنية •

وان قال البعض فيقال له لم لم تقيد الأخذ ببعض وتحدد ما هو قابل للتأويل وما هو غير قابل •

ثانيا : الأخذ بالعقائد الكلامية المستقاة من منابع المنطق والفلسفة ، هداية وخير !! والأخذ بظواهر القرآن والسنة مع مافيهما من التوحيد لله وتنزيهه كفر ؟!

والأخذ بكتب المخرفين التي في بعضها من الدعوة الى القبورية الوثنية واستحسان البدع الضالة شفاء ونور ، والأخذ بظاهر القرآن كفر ؟!

وإذا كان الشيخ من المهتدين ، فمن أين جاءت الهداية ؟ فإن قال من القرآن والسنة وأقوال العلماء المهتدين •

فيقال له القرآن والسنة جعلتهما من اصول الكفر • فلا تفيدك
دعوى الاهتداء بهما •

وان كان اهتداؤك من غير هذين الوحيين فكفاك خطا
وضلالا • وسيأتى الكلام مفصلا •

وسميت هذا الكتاب الذى هو جواب السائل (تنزيه السنة
والقرآن عن أن يكونا من اصول الضلال والكفران) وهو حسبنا
ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله •

والى القارئ نص السؤال والجواب •

مؤلفه

أحمد بن حجر آل بوطامى

البنعلى

السؤال :

فى حاشية الشيخ أحمد الصاوى على الجلالين فى
شرح آية الاستثناء فى سورة الكهف جاء قوله لا يجوز
تقليد ما عدا المذاهب الاربعة ، ولو وافق قول
الصحابة والحديث الصحيح والآية فالتأرجح عن
المذاهب الاربعة ضال مضل وربما أداه ذلك للكفر
لان الاخذ بظاهر الكتاب والسنة من اصول الكفر
أه بالحرف الواحد • ثم تكلم السائل بكلام ملؤه
الاشمئزاز والاستنكار لما يترتب على ما قال هذا
الشيخ من النتائج التى لاتحمد • ثم قال : نرجو
كشف هذه المعانى بقطع النظر عن كل مذهب وهل
جاء الاسلام بمذاهب أربعة نرجو بيانها بالكتاب
والسنة ، وكلنا عبد مسلم يدعو الى الحق والى الاخذ
بالكتاب والسنة ، وهل لنا غير ظواهر الكتاب
والسنة ؟

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه والتابعين والائمة المهتدين . أما بعد :

ليست هذه المقالة التي قالها الشيخ الصاوي هي خطؤه الوحيد بل له أخطاء أخرى منها أنه فهم من قوله تعالى في سورة آل عمران « فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله » .

ان مقاله نصارى نجران من أن عيسى ابن الله هو ظاهر كتاب الله ، ولذا جعل مثلهم من حذا حذوهم فأخذ بظاهر القرآن ، تجرأ بذلك القول السخيف الواضح البطلان من أن الاخذ بظاهر القرآن والسنة من أصول الكفر .

وقد رد عليه العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطى فى هذا المفهوم الخاطىء ردا أجاد فيه وأفاد ، وقطع عرق المشاغبة والعناد وذلك فى تفسير سورة محمد ، وبما أنه لم يطبع هذا الجزء الذى فيه رد الشنقيطى فلم اطلع عليه الا بعد أن انتهيت من الكتاب .

وكتبت الى بعض الاصحاب أن يسأل علماء مذهب مالك عن قول الصاوي فى سورة الكهف الذى جاء السؤال من أجله ، فأجاب : أنه سأل بعضهم فخطأه فأرسل الى ملخصا من كلام الشيخ محمد الأمين فالحقته بآخر الكتاب .

ومن أخطائه أنه قال فى سورة فاطر فى تفسير قوله تعالى « أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا » . انها نزلت فى أبى جهل وغيره من مشركى مكة وقيل نزلت فى الخوارج الذين يحرفون تأويل الكتاب والسنة ويستحلون بذلك دماء المسلمين وأموالهم ، ثم قال ان الوهابية نظائر الخوارج . وسيأتى نقد كلامه فى آخر الكتاب .

وهذا الشيخ (١) ليس من العلماء المحققين والمتضلعين من علوم الكتاب والسنة ولكن هو من المتأخرين الذين نالوا حظا من فقه مذهب مالك ، ونال قسطا من العلوم العربية حسب ما يظهر من تأليفه ومن الذين تأثروا بخرافات الصوفية فلا يقام

(١) توفى الشيخ الصاوي سنة ١٢٤١ هجرية ، وكان مالكي المذهب ، أشعري العقيدة ، ينتحل الطريقة الخلوتية من الطرق الصوفية . ومن مؤلفاته حاشية على الجلالين ، وحاشية على شرح أقرب المسالك للدردير .

لكلامه وزن ، ولا يعد من أهل العلم ولا يعتبر كلامه حجة .

إذا علم هذا فكلامه يتضمن عدة مسائل .

الأولى : التقليد من حيث هو .

الثانية : تقليد المذاهب الأربعة لا سواها .

الثالثة : الخارج عن تقليد المذاهب الأربعة ضال مضل .

الرابعة : الأخذ بظواهر القرآن والسنة من أصول الكفر نعوذ بالله من هذا الكلام .

وقبل الدخول في الأجوبة يجدر بى أن أبين كلمة وجيزة عما أعتقد وأدين الله به ، ويعتقده أن شاء الله كل مسلم رائده الحق واتباع القرآن والسنة . بالنسبة للمذاهب أى مذهب كان .

ثم الكلام عن مكانة القرآن وجلالته وروعة آياته ، ولماذا أنزله الله تعالى . وهل كما زعم الصاوى ؟ ثم الكلام على بقية المسائل .

أما الكلمة الأولى : فالذى أقوله وأعتقد وأدين الله به أن ما قاله الشيخ الصاوى عفا الله عنه خطأ . مخالف للسنة والكتاب . ليس عليه شبهة الصواب ، فضلا عن أن يكون له حجة أو دليل أو حكمة

أو تعليل ، وكما أنه مخالف للوحيين مخالف لأهل العلم المعتبرين الذين يأتهم المسلمون ويقتدون بهم كالائمة الأربعة ، والسففيانين ، والليث ، والاوزاعى ، وابن المبارك ، واسحاق بن راهويه والبخارى ، ومسلم . وابن عبد البر ، وشيخ الاسلام ابن تيمية ، وسائر الائمة الاعلام من أهل الفقه والحديث .

بل الذى عليه هؤلاء الائمة ونظرائهم وهو الصواب الذى لا ريب فيه أن كل مذهب وكل قول يؤيده الكتاب العزيز والسنة الصحيحة أو الحسنة . أو اجماع أهل العلم هو الحق الذى لامحيص عنه ، وليس لأحد عليه أى اعتراض . بقطع النظر عن المذاهب الأربعة أو غيرها .

ذلك أن الله تعالى أوجب علينا اتباع كتابه المنزل ونبيه المرسل . فقال الله تعالى (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون) وقال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم . فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) .

والرد الى الله تعالى هو الرد الى كتابه المجيد . والرد الى الرسول ، الى نفسه الكريمة فى حياته

والى سنته المطهرة بعد موته • وقال الله (فليحذر
الذين يخالفون عن أمره - أى الرسول - أن تصيبهم
فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) .

ولم يوجب الله علينا اتباع رجل بعينه الا الرسول
عليه الصلاة والسلام • فمن أوجب على الناس أن
يتبعوا رجلا معينا أو رجلا معينين • وان من خرج
عن اتباع ذلك الرجل المعين زائغ ضال فقد أخطأ
خطأ فاحشا وضل ضلالا مبينا • ولم يأت فى القرآن
ولا فى السنة اتباع مذهب معين لا الأربعة ولا غيرها ،
وانما أوجب الله ورسوله اتباع الكتاب والسنة
المطهرة ، لكن لما ذهب دور الصحابة والتابعين
وأتباعهم من العلماء المحققين المجتهدين كالأئمة
الأربعة ونظرائهم ، وضعت ملكة الاجتهاد
والاستنباط ولم يكلفوا أنفسهم عناء البحث وطلب
الحجة والدليل • اخترعوا القول بالتقليد ولم
يمجزوا أن يأتوا له بأدلة تؤيدهم فيما ذهبوا اليه ،
وقالوا : ان الحق لا يخرج عن نطاق الأربعة • حتى
أن كثيرا منهم لا يعرف معنى الاجماع الا ما أجمعت
عليه الأئمة الأربعة •

وأقول : قولهم أن الحق لا يخرج عن نطاق مذهب
الأئمة الأربعة مسلم فى الغالب لا فى كل المسائل •
والحق أن العاجز عن معرفة الدليل لا بد له من تقليد

امام معتبر ، وفى التقليد خلاف لا يخفى وسيأتى
بيانه •

وهؤلاء الأربعة اتفق أكثر المسلمين على امامتهم
وهدايتهم ودرأيتهم وانهم أهل للاتباع ولهم مكانتهم
العلمية واحترامهم فى نفوس أهل السنة والجماعة ،
وحقا انهم خدموا الشريعة وفتحوا طرق الحجة
والاستنباط امام الراغبين فى العلم والمتعطشين اليه
فأصبحوا أعلام هداية للسالكين • ولكن ليس معنى
هذا أن نجمد ذلك الجمود الذى قال به الكثيرون
ونضلل من خالف الأئمة الأربعة • ولو
كان معتصما بالدليل ، ونقول ليس فى
الامكان الاجتهاد المطلق أو الاجتهاد فى بعض
المسائل • أو نقول : لا حاجة لنا لمعرفة الدليل ،
لأن الأئمة رحمهم الله كفونا معرفة ذلك ، فان هذه
الاقاويل لاتساندها الحجة والبرهان • بل مخالفة
للعقل والعلم والحس والوجدان • والأئمة رحمهم
الله حثوا الناس على معرفة الحجة والدليل ونهوا
عن تقليدهم • ولكن التقصير جاء ممن قلدهم ولم
يمش على منهجهم وسيأتى الكلام ان شاء الله تعالى
فى آخر هذا الكتاب عن هذا الموضوع ولو بصورة
موجزة وبالله التوفيق •